الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦)
السنة الرابعة المجلد الثاني
ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥م

العدد (١٥) السنة الرابعة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٦) السنة الرابعة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦) السنة الرابعة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - أيلول ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١

البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل. الباحث: مهند حمزة حميد

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (offreserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٦) المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الوجود بين المفهوم البديهي والفلسفي والانطولوجي دراسة فلسفية تحليلية	أ.د. زينة علي جاسم	٨
٢	منطق فهم النص القرآني الأسس والمباني المرجعية	أ.د. ستار جبر الاعرجي الباحث: أحمد غلام بدر	١٨
٣	تأويل النص الاستعاري في ضوء المصطلح البلاغي الحقيقي والمجازي	أ.م.د. بيداء عبد نجم عزام	٣٠
٤	التذكية في الفقه الامامي وفقه المذاهب الاخرى	أ. م. د. إبراهيم سلمان قاسم	٣٨
٥	السلوك الاندفاعي لدى اطفال الامهات العاملات وغير العاملات	أ.م. د. ليلى نجم لجيل	٥٤
٦	فاعلية أنموذج رينزولي في تنمية تحصيل الأدب والنصوص وتعزيز استقلالية التعلم لدى الطلاب المتفوقين	أ.م.د.مصطفى سوادي جاسم	٧٠
٧	وسائط قدامة بن جعفر دراسة عروضيّة	أ.م. د. نزار ياسر خير الله	٩٠
٨	دور الاعلام البيئي في تنمية الاستدامة البيئيةوالتصدي للمعوقات البيئية(مراجعة مقال)	م. م. زهراء راضي خلف	١١٠
٩	دور المرشد التربوي في العملية التربوية «مقال مراجعة»	أ.م.د. شاهين محمود عكاب	١١٦
١٠	تحليل النص الفقهي عند الامامية دراسة مقارنة بين المبسوط والعروة الوثقى	م.د. ذوالفقار عادل عيسى	١٢٢
١١	الياقوت واستعمالاته في الاندلس من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة (٩٢-٧٩٨هـ/٧١١-١٤٩٢م) -دراسة تاريخية-	أ.م. د.سعد قاسم علي	١٤٠
١٢	الشيخ محمد العربي حياته ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٨٩٥-١٩٧١	أ.م. سمير عباس ريكان	١٥٤
١٣	ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) في الميزان اللغوي إصلاح المنطق أنموذجاً	م. د. كامل ناصر سعدون	١٧٦
١٤	فاعلية التعلم الإلكتروني في زيادة دافعية طلاب الصف الرابع العلمي نحو مادة الأحياء	م. م. أمجد حسن خلف محمد	١٨٦
١٥	مستويات الوعي في روايات غائب طعمة فرمان «النخلة والجيران، وخمسة أصوات أنموذجاً»	م. م محمد طعمه مهدي أ.د. أحمد عبد الرزاق ناصر	١٩٢
١٦	تأثير الدراسات العربية في قراءة المستشرقين لمفهومي النخبوي والشعبوي	الباحثة: تمارة عباس كاظم أ.د. نظلة احمد الجبوري	٢٠٤
١٧	الازدهار العلائقي وعلاقته بالشخصية المؤثرة لدى طلبة الجامعة	م.د. أحمد حسن خلف	٢١٤
١٨	القراءة التاريخية للقرآن الكريم مقاربات نقدية لبعض الحداثيين	الباحث: اسير غافل مدلول	٢٣٤
١٩	الافكار اللاعقلانية لدى طلبة الصف الرابع العلمي المرحلة الاعدادية	الباحث: حمد علي حسن	٢٥٠
٢٠	الذكاء الثقافي لدى المشرفين التربويين في محافظة كركوك	الباحث: عمر علي هزاع	٢٦٨
٢١	السوق والسلعة: قراءة نقدية في اقتصاد السوق الحر	الباحث: محمد كاظم وحيد أ. د سلام عبد علي العبادي	٢٨٢
٢٢	فاعلية استراتيجية التفكير التصميمي في حل المشكلات الجغرافية لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	الباحث: مهند حمزة حميد	٢٩٤
٢٣	الحفاظ على البيئة بين القانون والشريعة	الباحث. أحمد فاضل عبيد م. د. علي مشهدي	٣١٢
٢٤	ضغوط العمل وعلاقتها بالحصانة الفكرية لمعلمي التربية الفنية	الباحث: محمد حسن ردام أ.د. مرتضى سميعي زفرقندي	٣٢٢
٢٥	Issues in TranslatingTechnical Terms inSoftware Documentation:A Comparative Studybetween Arabic and English	Aya Dahy Molan Asst.Prof. Dr. Norjan Hussain Jamal	٣٣٢

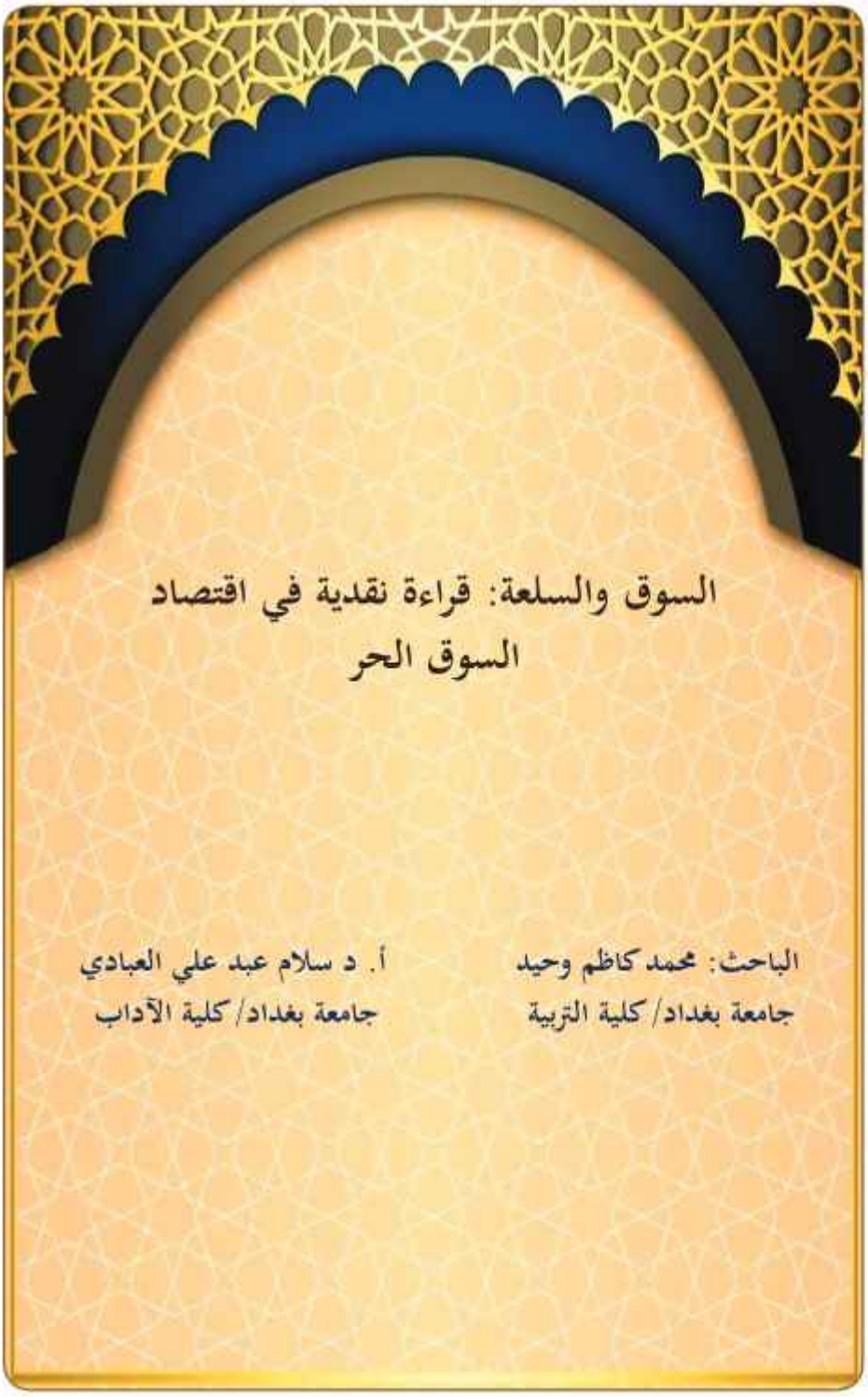

السوق والسلعة: قراءة نقدية في اقتصاد السوق الحر

الباحث: محمد كاظم وحيد
جامعة بغداد/ كلية التربية

أ. د سلام عبد علي العبادي
جامعة بغداد/ كلية الآداب

الملخص:
تسعى هذه الدراسة الى عرض لمحة تاريخية عن الاسباب التي أدت الى صعود اقتصاد السوق الحر، وتفكيك بنيته الاقتصادية التي تشكل محور اساسي في عصر التسليع والاطلاع على الاسس النظرية والفكرية لعدد من الفلاسفة والاقتصاديين، كرد فعل على النظرية الكينيزية التي سادت خلال القرن التاسع عشر، وعرض السياسات التي تفرض على الدول للوصول الى نظام الاقتصاد الحر، وتعمل الدراسة على عرض ابرز اراء الليبراليون الجدد لاسيما المتعلقة بالسوق والانسان وتوضيح ابرز الخطايا المترتبة على صعود الليبرالية الجديدة. تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس مفاده هل آليات السوق الحديثة هي براديغم جديد؟ وتهدف الى تسليط الضوء على الآلية التي يتحول فيها الانسان الى سلعة في ظل اقتصاد السوق الحر.

مشكلة الدراسة:

مثل التحول نحو اقتصاد السوق الحر نقطة مفصلية في الفكر الاقتصادي العالمي، اذ تراجع دور الدولة في تنظيم القضايا الاقتصادية للمجتمع لصالح السوق الذي اصبح الفاعل الرئيس في ضبط انماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك، وارتبط هذا التحول بصعود الليبراليون الجدد الذين يؤمنون بالربح كقيمة عليا تتقدم على الاعتبارات الاجتماعية والنفسية والانسانية للمجتمع. ان ضعف الضوابط الاخلاقية والقانونية في بنية الاقتصاد المعاصر ادت الى تصاعد معدلات التسليع، اذ لم يعد يقتصر على المنتجات المادية بل شمل مختلف مجالات الحياة العامة، هذا المنطق الذي تسيره الرغبة الجامحة في تحقيق الربح بأي وسيلة، ترتب عليه نشأت آليات جديدة تعيد انتاج الفرد بأعتباره كائن استهلاكي. تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس مفاده: هل آليات السوق الحديثة هي براديغم جديد؟. وتسعى الدراسة للاجابة على التساؤلات التالية:

– اقتصاد السوق الحر يمثل تحرير للأنسان ام تسليعه؟

– ماهي الخطايا التي ترتكبها الليبرالية الجديدة؟

اهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة اهميتها من سعيها الحثيث لفهم التحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي، تحديدًا بعد صعود انموذج اقتصاد السوق الحر وتبنّي سياسات الليبراليون الجدد، وما رافق ذلك من تحولات عديدة اسهمت في تقويض دول الدولة ورفع شأن السوق، وإعادة صياغة العلاقة بين الافراد والمؤسسات الاهلية والحكومية على اسس تجارية وربحية. وتأتي الاهمية النظرية للدراسة كونها تؤشر انماط الحياة التي يتم اخضاعها لمنطق التسليع والمخاطر المترتبة على ذلك. اخيرًا تسهم الدراسة في تعمق فهم الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق الحر في صناعة نماذج جديدة للعلاقات الاجتماعية او اعادة تشكيلها بما يتوافق مع طموح الشركات الكبرى.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الآلية التي يتحول فيها الانسان الى سلعة في ظل اقتصاد السوق الحر.

اقتصاد السوق الحر

ان نظام السوق المفتوح او اقتصاد السوق لم ينشأ طبقًا لتصورات مفكر او عالم، كما لم يتم اعتماده او فرضه عن طريق سلطة حكومية او بواسطة قرار سياسي، بل هو نتاج او ثمرة تطور اجتماعي بطيئ ومتدرج وهو بالنتيجة خلاصة تاريخ طويل من التجارب والاخطاء. صحيح ان العديد من المفكرين الاقتصاديين (لاسيما ادم سمث بكتابه الشهير ثورة الامم) وضحوا الكيفية التي يعمل بها نظام السوق الا ان عملهم هذا

كان اقرب الى عمل الباحثين والمختصين في اللغات الذين يستخلصون القواعد العامة للغة بعد ان تكون قد ظهرت وتطورت واستقرت. فمثلما ان اللغة – اي لغة في العالم– لم تكن من نتاج مفكر او خيال عالم بذاته، وانما هي من نتاج اجتماعي، فكذلك هو الحال مع نظام السوق( ) فعلى الرغم من كون اقتصاد السوق الحر ظهر نتيجة تراكم فكري وتجارب عديدة، الا انه يمثل اليوم دول معينة تحاول فرض هذا النظام على بقية الدول الأخرى، وتسعى الى ان يكون هو النظام الاقتصادي السائد في المجتمعات الانسانية.

لقد طرح نمط اقتصاد السوق في الأدبيات النظرية المبكرة كفكرة لتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، والواقع ان هذا التدخل كما هو معلوم نتيجة لحاجة مُلحة اضطر الاقتصاد الرأسمالي اليها بسبب أزمة (١٩٢٩م). وضمن هذا السياق ظهرت النظرية الكينزية، كما انجز (بولانيي) في اربعينات القرن الماضي رؤية نقدية لآليات عمل السوق، أكد فيها ان ترك السوق دون ضوابط وتدخل من قبل الدولة يؤدي الى الفوضى. لكن الاتجاه الليبرالي الجديد الذي ظهر كرد فعل نقدي اتجاه الكينزية، رأى ان اي تدخل تدخل في السوق هو نفي لحرية الفعل الاقتصادي ومساس بطبيعة العملية الاقتصادية ذاتها. ولهذا تدفع النظرية النيوليبرالية باتجاه استعادة الليبرالية بمدلولها المطلق، وتؤكد على استقلاليته وكينونته على نحو يرفعه الى (اقنوم مقدس)(*) لا يمكن المساس به او التدخل فيه.( )

ونلحظ من ذلك، ان منظرو اقتصاد السوق يسعون الى تحرير الاقتصاد من اي تدخل – نتيجة الازمات التي تسببت بها الدولة الكينزية– وليس لتحرير الانسان.

يؤمن الاقتصادي الانكليزي(ادم سمث) بسلامة وكفاءة النظام الطبيعي وافضلية هذا النظام على اي نظام اخر في ضبط المجتمع. فمن وجهة نظره يخضع السلوك الانساني لستة بواعث رئيسة هي : حب الذات، الرغبة في الحرية، التعاطف مع الاخرين، الأحساس بالملكية، عادة العمل، والميل الى التبادل. واستنتج من خلال تلك البواعث ان الفرد هو افضل من يحدد مصالحه الشخصية، وبناءً عليه ينبغي ترك الفرد حرًا في اختيار سلوكه.( )

والواقع ان تصور الاقتصادي الانكليزي (ادم سمث) مثالي وغير واقعي بخصوص صلاحية النظام الطبيعي لتنظيم شؤون المجتمع– لاسيما الاقتصادية منها– والمبالغة بتعظيم قدرة الفرد على تحديد مصالحه الشخصية في افضل صورة، فهو يؤكد نقاء النفس البشرية كونها تميل الى التعاطف مع الاخرين، الا ان الباحث يرفض هذه الرؤية ويتفق مع نقيضتها التي ترى ان « الانسان انانيٌ بطبعه»، وفي ظل جملة من المشكلات الاجتماعية والنفسية، يصعب عليه التعاطف مع الاخرين عندما تتعارض مصالحه الفردية مع مصلحة الاخر/المجتمع، لهذا سوف يفضل الفرد مصلحته الشخصية على المصالح الاخرى بغض النظر عما يترتب عليها من مخاطر تؤدي الى (حرب الكل ضد الكل) بتعبير الفيلسوف الانكليزي (توماس هوبز)، والتجارب الانسانية تؤكد ذلك، بدءًا من العبودية وصولًا الى التسليع. لهذا يعتقد الباحث انه من الصعوبة بمكان ترك الامور بيد الفرد لتنظيم شؤون حياته نتيجة وجوده في مجتمع ما، اذ ان لكل نشاط انساني عدة اوجه وتداخلات وانعكاسات على الاخرين. اما فيما يتعلق بالبواعث الست، فأغلبها غير واقعية، ولا توجد حقائق تثبتها، بل ان الواقع الاجتماعي احياناً يشير الى نقيضها تمامًا.

من الحقائق البارزة في عالم السياسة المعاصرة وفي واقع العديد من الانظمة والحكومات، ان المتغير الخارجي يمتلك القدرة على صياغة مواقف وسياسات تلك الانظمة والحكومات، مع اختلاف في درجة التأثير فيما بين الدول، ويتضح ذلك كثيراً في مسألة التحول الى اقتصاد السوق، اذ اخذت العديد من الدول بهذا المنهج لتسيير شؤونها الاقتصادية، والواقع ان كثرة التركيز على الاطراف الثلاثة (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) كفواعل رئيسية في تشجيع الحكومات واحيانًا فرض التحول

الى اقتصاد السوق، لا يأتي من فراغ، بل استنادًا الى حقيقة واضحة ومعلنة، وهي ان سياسات الليبرالية الجديدة في بعدها الاقتصادي، والتي تشير الى حزمة من السياسات والبرامج التي تندرج ضمن مفهومي (التثبيت الاقتصادي والتكيف الاقتصادي) التي طبقتها اغلب الدول النامية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي ضمن اتفاقات وبرامج رسمية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كانت تعبر عن التوافق بالرؤية للمنظمتين فضلاً عن موقف الادارة الامريكية حول التوجه الليبرالي الجديد الذي يتمحور حول تبني اقتصاد السوق.( )

ان الادوار النسبية للفضاءات الثلاثة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي يتحدد عن طريق ركنين أساسيين: الاول، تصنيف السلع والخدمات بين عامة وخاصة ومشتركة، والثاني، دور السوق وآلية صياغة الأسعار. ويتضمن ذلك الافتراض ان كافة السلع والخدمات بأصنافها المتنوعة هي من المعطيات المصطلح عليها والمستقلة عن السوق ودوره. لكن ظهرت حديثًا افكارًا نقدية مهمة تشير الى ان النزعة «الوثنية» في عبادة السوق التي لم تكتف بالترويج لدور السوق في علاقات انتاج السلع والخدمات كونها معطيات مستقلة، بل جعلت من «السوق» وما يرتبط به من حوافز الكسب المادي عاملًا يتدخل في صميم النشاط البشري مما لا علاقة له اصلا بإنتاج السلع والخدمات، وذلك بالهبوط بنشاطات انسانية اجتماعية في جوهرها من خلال «تسليعها»، اي تحويلها الى سلع خاضعة لمعايير الكسب المادي، مما يؤدي الى تشويه الطبيعة الاصلية لهذه النشاطات ويحيدها عن مقاصدها الاجتماعية الرفيعة بجعلها موضوعًا لمقايضات تجارية وربحية مبتذلة، متعديًا بذلك «الحدود الاخلاقية» لوظيفة السوق. ( ) الواقع ان مفاهيم مثل «الاخلاق» و « احترام الانسان» لا وجود لها في قواميس السوق المفتوح، اذ ان المفهوم الاساسي والمحرك للسوق هو « الربح» بغض النظر عن النتائج، وانعكاساتها على شخصية ونفسية الفرد. وهذا ما تعلنه الليبرالية الجديدة بصورة واضحة. كما ان السعي الى الربح، وتوسع السوق، ادى الى البحث عن منافذ جديدة، ومتنوعة. اذ لم يعد انتاج السلع والخدمات والاجهزة والسيارات وباقي الصناعات يشبع غريزة السيطرة والتحكم لدى قوى السوق، نتيجة لذلك تحول التوجه نحو الانسان، فهو سوق كبير ومربح. وعليه تحول الانسان الى سلعة فيها مكاسب كبيرة للشركات الكبرى. واستغلال الجسد الانساني سواء بالاستعراض او من خلال استعماله كأداة للعمل للساعات طويلة وبأجور لا تقترب من الجهود او تحويل المشاعر ومستلزمات الحياة الاساسية الى سلع يتم بيعها.

ان نظام السوق وآلياته تضمن عدم الإنصاف وتكافئ الجشع والاستغلال.( )

في كتابه (ما الذي لا يمكن شراؤه بالمال) يعرض الفيلسوف الامريكي(ساندل) ما شهده العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى حلول الأزمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٨) من تطرف غير مسبوق لقيم السوق في صورة « تسليع» العديد من الصفات الأصلية بإحالتها الى سلع تخضع لآليات السوق من بيع وشراء. فبعد انتهاء الحرب الباردة، ارتفع شأن التيارات الفكرية المتأثرة بقوى السوق الى مرتبة غير مسبوقة، بسبب نجاح هذه القوى في تنظيم إنتاج السلع وتوزيعها وتنمية الثروات وتحقيق الرفاه المادي خلال هذه الحقبة. ونتج عن هذا التطور سيطرة قيم السوق على حيزًا اكبر من الحياة الاجتماعية، وحلول الشأن الاقتصادي في مكانة متفوقة على الشؤون الأخرى للمجتمع. وفيما يتعلق بمنطق البيع والشراء لم يعد هذا المنطق مقتصرًا على السلع المادية بل تجاوزها لينفذ الى مناحي أخرى من الحياة. وفي السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٨م)، بلغ الايمان بقوى السوق وضرورة إزالة الضوابط التنظيمية للنشاط السوقي الذروة التي يمكن وصفها بـ (عنجهية السوق). اذ بدأت هذه المرحلة في ثمانينيات القرن العشرين عندما اعلن (رونالد ريغان) في الولايات المتحدة الامريكية و(مارغرت تاتشر) في

بريطانيا ان الاسواق لا الحكومات بيدها مفاتيح التطور والازدهار الاقتصادي وتحقيق الحرية. لقد بات واضحاً ان الازمة المالية العالمية ساهمت والى حد كبير في زراعة الشك حول قدرة الاسواق على توزيع المخاطر بكفاءة، اذ اظهرت هذه الازمة ان الانفصام بين سلوكيات السوق والاعتبارات الاخلاقية ربما تؤدي الى نتائج كارثية.( ) ونلحظ هذه الكوارث بصورة واضحة على المستوى العالمي والمحلي، ابتداءا من المخاطر البيئية وتهديد سلامة الارض، اذ ظهرت تحذيرات عديدة من مخاطر ثقب طبقة الاوزون الذي ازداد نتيجة الاستهلاك البشري المفرط للبيئة وزيادة معدلات التلوث، من دون اعتبارات لسلامة الانسان ومستقبله. وصولًا الى المخاطر الاجتماعية ذات االصلة بأضفاء الطابع المادي على العلاقات الانسانية والتلاعب في الجسد. فكما هو واضح ان «عنهجية السوق» بتعبير الباحث طاهر حمدي لا تؤمن بجميع القيم والتراكمات الفكرية والانسانية التي تقف بجانب الانسان.

في ادبيات الاقتصاد السياسي غالبًا ما يطرح السوق كحقل تبادلي، ومؤسسة من بين مجموعة مؤسسات اخرى تشكل الواقع الاقتصادي. لكن في العصر الراهن يطرح بصيغة فاعل مطلق، واحد لا شريك له، فالمنظور اللنيوليبرالي المهيمن يدفع برؤية لا تجعل من السوق عامّلا اقتصاديًا فقط، ولا فاعلية او مؤسسة من بين فعاليات ومؤسسات أخرى في المجتمع، بل كيانًا له قداسة مطلقة يحرم التدخل فيه او حتى توجيهه من قبل سلطة خارجية عليه. انه توثين جديد يصنع صنمًا تحل عليه القداسة في اعلى صورها، بل ان هيمنة المفهوم تتجلى بوضوح تام في الاطروحة النيوليبرالية لنمط « اقتصاد السوق»، اذ نجد عند أحد كبار مؤسسي التيار الليبرالي الجديد (ميلتون فريدمان) مرادفة تطابقية الحرية مع هذا النمط، الى درجة ان (فريدمان) عد النقد الموجه لاقتصاد السوق بأنه مجرد انتقاد تعود اصوله الى نقص في الايمان بالحرية. ( ) ورغم ايمان (ميلتون) بالحرية، والتأكيد عليها بوصفها حق انساني أصيل لا يمكن تجريد الانسان منها. واقتصاد السوق الحر– حسب رؤيته– الكفيل للوصول اليها، الا ان تطبيقات اقتصاد السوق تشير الى تقييد الحرية، وصناعة «الوهم» بما هي الحرية، فأقتصاد السوق يطرح نماذج «للموضة المثالية» و»طرق الوصول للسعادة» و « معايير الجمال» واختيار «الجنس» وانموذج معين لأغلب اوجه الحياة، وعندما لا يخضع الانسان لهذه المحددات «تقييد الحرية التي يرفضها ميرتون» يشعر بالتعاسة و التخلف عن قافلة التقدم الانساني.

يمكن القول ان السياسات التنموية ارتبطت بتيارين فكريين متعارضين سادا الفكر الاقتصادي: يشير التيار الاول ان قوى السوق الحرة التي تؤدي الى انتاج اقتصادي كفوء، كما لو كانت قوى السوق يدًا خفية تسير هذه الكفاءة. وبموجب هذا الاتجاه النظري (باراديغم) لا يترتب على السياسة الحكومية التزامات الا ازالة العوائق امام قوى السوق حتى تعمل بحرية وتجعل منظومة الأسعار ملتزمة بالمعايير الصائبة التي تعكس حقيقة العرض والطلب، وتؤدي الى تخصيص الموارد الاقتصادية بطريقة مثالية. اما التيار الفكري الثاني فيمثل فكرًا بديلًا ناتجًا من تخبط ومساوئ السياسات التي تؤمن بقدرة قوى السوق على تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من الالتزام الظاهري لمنظومة الاسعار الصحيحة الا ان واقع الحال أشر بعض مظاهر الفشل تمحورت حول فقدان الثقة والاعتراف بأنه لا غنى عن التوجه للتخطيط الحكومي لتخصيص الموارد الاقتصادية بطريقة سليمة تهدف الى التأثير في وتيرة النمو الاقتصادي. بل ظهرت نتيجة لذلك صيغة متطرفة من هذا التوجه ولاسيما في الاتحاد السوفيتي والبلدان التي درات في فلكه، تمثلت في الاعتماد على « التخطيط المركزي» للنشاط الاقتصادي. اذ ان هذه الصيغة ادت الى نتائج سلبية لانها حاولت المستحيل، وهو استبدال القرارات الحكومية المركزية في تخصيص الموارد بقوى السوق ومنظومة الاسعار المنبثقة عنها.( )

المفكر الامريكي (نعوم تشومسكي) كان له رأي واضح في هذ الصدد، اذ يعتقد ان صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة من الدول الصناعية السبع، ومنظمة الجات، والعديد من المؤسسات الاخرى التي تعمل لصالح الشركات العابرة للقوميات، فضلًا عن البنوك وشركات الاستثمار العالمية، هي بمثابة «الحكومة التي تسير العالم الحديث» ويصف (تشومسكي) هذه المؤسسات بأنها تترك للحكومات مهام بسيطة في بلادها، كضبط الأمن، وتتبع اشكالًا خفية في إدارة العالم، لتهيمن عليه، تحت شعارات مختلفة مثل نشر الديمقراطية، ساعية الى فرض عقيدتها الاقتصادية على المجتمع الدولي ككل. ويضيف (تشومسكي) في وصفه لهذه الشركات «بأنها مؤسسات دكتاتورية في تنظيمها الداخلي، يصعب حصرها، وذات نزعة مطلقة، وتتميز بسلطة لا حدود لها .( ) وعلى ما يبدو ان (نعوم تشومسكي) كان دقيقًا جدًا في وصفه للشركات العملاقة التي تتحكم في الاقتصاد العالمي، فهي شركات «دكتاتورية» بكل ما للمفهوم من تظهرات، كونها تعمل على فرض مبادئها على جميع الدول. ومن يعارض توجهاتها يتعرض للاقصاء او العقوبات، اما الديمقراطية وحقوق الانسان فهي مجرد شعارات ومقولات تبقى حبر على ورق.

ان عملية التحول الى اقتصاد السوق تمثل توجهًا سياسيًا وخيارًا ايديولوجيًا وموقفًا فلسفيًا من طريقة ادارة الدولة والمجتمع والاقتصاد. وفيما يرتبط بالجانب الاقتصادي من التحول فأنه يمثل مجموعة من السياسات والبرامج التي تندرج ضمن مسميات وعناوين مختلفة، فتعرف تارة بـ (الاصلاح الاقتصادي) وتارة اخرى (التحرير الاقتصادي) و (التكيف الاقتصادي) وتارة ثالثة (التثبيت الاقتصادي) و (التكيف الهيكلي). الا انها جميعاً تشتمل بصورة رئيسة على السياسات والاجراءات الموضحة ادناه: ( )

١-السياسات المالية: تهدف هذه السياسات الى معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك بتقليص الانفاق العام وزيادة الايرادات العامة. وكذلك تخلي الدولة عن مسؤولية التعيين في المؤسسات الحكومية، بما يسمح لقوى العرض والطلب للتحكم في سوق العمل. وفرض رسوم على الخدمات التي كانت تقدم بطريقة مجانية، او زيادة اسعارها مثل خدمات المياه والكهرباء والاتصالات ومشتاقات النفط والنقل.

٢- السياسات النقدية: تهدف الى ضبط عملية نمو عرض النقود ضبطًا محكمًا عن طريق : زيادة اسعار الفائدة بهدف زيادة الادخار المحلي، ووضع سقوف عليا للأئتمان المصرفي، وتطوير اسواق رأس المال (البورصات) وذلك عن طريق رفع القيود عن التعامل فيها. ٣

- السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية : الهدف منها رفع القيود عن مختلف المعاملات التجارية والحد قدر الامكان من اجراءات الحماية الادارية والسعرية للمنتجات المحلية لأشاعة روح المنافسة. وكذلك تخفيض القيمة الخارجية للعملة لأجل الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير.

٤-سياسات الخصخصة: تقتصر هذه السياسات بصورة اساسية على بيع وحدات او شركات القطاع العام الا انها تشير في بعض الاحيان الى خصخصة عملية الادارة او تأجير وحدات من القطاع العام الى القطاع الخاص. وبالتالي ادخال القطاع الخاص الى مجالات عامة مثل الصحة والتعليم وغيرها.

٥-سياسات تشجيع رأس المال المحلي والاجنبي: تتضمن هذه السياسات اصدار تشريعات تقدم فيها التسهيلات والاعفاءات التي من شأنها المساهمة في نمو الرأسمالية واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للأستثمار في الاقتصاد المحلي. مما يسهم في دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. ومن بين ابرز التسهيلات والاعفاءات ما يتعلق بألغاء القوانين التي تلزم تحديد الحد الادنى للأجور ومنح التسريح التعسفي والضمان الاجتماعي للعمال، كذلك ما يرتبط بالاعفاءات الضريبية وغيرها من الامور.

وفي هذا المجال يرى عالم الاجتماع الفرنسي (جان بودريار) انه على بعد ثلاثين كيلو مترًا من مستديرة الطريق تؤشر اسهم علامات السير نحو المراكز الكبرى للالتقاء المشهورة بالمخازن الكبرى (

فرط- الاسواق) على امتداد هذه المساحات الكبيرة، (فرط- المساحات) للسلع حيث تتبلور من جوانب عديدة حياة اجتماعية جديدة. ووفقًا لذلك ينبغي النظر كيف تعمل الاسواق الكبرى على مركزة وإعادة توزيع منطقة ما وسكانها؟ وكيف تمركز وتعقلن التوقيت ومسارات الحياة والممارسات المتنوعة، خالقة حركة ذهاب واياب مذهلة اشبه بحركة سكان الضواحي الذين يمتصهم ويلفظهم مكان عملهم خلال اوقات ثابتة؟ والمقصود بالعمق هنا نوع آخر من العمل، عمل تثاقف اجتماعي ومواجهة اختبار وشيفرة وحكم: يأتي الافراد إلى هذه الاماكن ليبحثوا ويختاروا اشياء- اجوبة عن جميع الاسئلة التي تشغل بالهم، او بالأحرى يكونون هم انفسهم جوابًا على السؤال الوظيفي والموجه الذي تصنعه الأشياء. إن الاشياء هنا ليست سلعًا بل ليست، بصورة ادق، رموزًا نسعى الى تفكيكها وآدراك معناها ورسالتها، انما اختبارات، فهي التي تسألنا، والمطلوب منا الاجابة عليها، والجواب متضمن في السؤال، على هذه الطريقة تعمل مختلف وسائل الاعلام: فلا معلومات ولا خبر، بل استفتاء واختبار دائمي واجابة تكون دائرية، وتحقق من الشيفرة. ولا يوجد اي مجسم او رسم للمكان او طريقة يمكن للنظر ان يزيغ فيه، بل شاشة شاملة حيث تلعب الاعلانات والمنتجات نفسها في عرضها المستمر دور رموز مكافئة ومتتابعة. انه مجال واحد متجانس وبلا وسيط يضم سطحية المكان ايضًا، انه مجال واحد متجانس وبلا توسط يجمع الافراد والاشياء، هو مجال التلاعب المباشر. ( )

ان أصولية السوق تؤمن بأن افراد المجتمع ينبغي ان يتمتعوا بنوع من «المساواة القبلية» في البدايات، الا انها تهمل مسألة تحقيق «العدالة البعدية» في النهايات، وتؤكد على ان الفردانية وحدها الفارزة العادلة للمواهب الخلاقة والقدرات الفذة في المجتمع، اذ تؤكد على مبدأ «الحياد الأخلاقي» او «عدم الاكتراث الاخلاقي»، وتكتفي بـ «دولة الحد الأدنى» المحجمة عن التدخل في الموضوعات الاقتصادية. ويذكر (بول كروغمان) في هذا الصدد بأن الولايات المتحدة الامريكية الليبرالية تقف منفردة من بين الامم الغنية التي لا تقدم ضمانات الرعاية الصحية الاساسية لمواطنيها، ويضع احتمالية فشل العديد من الافراد في توفير تامين طبي لأسباب مقنعة، او تورط الافراد بموروثات تجلب لهم كمية أكبر و اخطر من الامراض، ففي مثل هذه الحالات الواقعية، هل يمكن الاعتماد على مضامين اصولية السوق مثل فكرة الفردانية وتحميل الافراد مسؤولية انفسهم؟ ما ذنب الفرد عندما يرث امراض مزمنة من الاجداد القريبين او البعيدين؟ الواقع ان كل ما سبق، يؤكد لا اخلاقية النزعة النيوليبرالية اتجاه الاكتفاء بالمساواة القبلية المزعومة ورفض العدالة الاجتماعية البعدية المنشودة، التي تصنعها اختلالات قبلية تتمثل في القوة والنفوذ والسيطرة والتحكم في اوضاع السوق والاستثمار، ينتج عنها قهر وظلم بعديان، وقد يستمران لمدة طويلة. وهذه احدى المخاطر الكبرى لليبرالية الجديدة.ان عملية النمو الاقتصادي هي اداة لتحقيق الأهداف المجتمعية الكبرى مثل العدالة الاجتماعية والحريات العامة كما ذكر- امارتيا سن- فهي غايات سامية يناضل المجتمع من اجل تحقيقها بالأساليب التي يرونها مشروعة، وهذا ما يؤكد خطورة تبني اي برنامج للإصلاح الاقتصادي يكون على حساب هذه الغايات.( )

بالمقابل فان رؤية الباحث تنظر الى فكرة «المساواة القبلية» التي يطرحها منظرو اقتصاد السوق بانها فكرة غير قابلة للتطبيق، نظرًا للتعقيد الشديد التي يرافقها في الحياة الاجتماعية، وغالباً ما يدرك العاملون في الحقل الاجتماعية هذه المسألة، وما ينطبق على الارقام والقضايا الاقتصادية، يصعب تطبيقه على مجتمع ما، ففي مجتمع الدراسة هنالك : النفوذ والعلاقات، والخبرات المتراكمة -نتيجة نوعية الحياة التي حصل عليها افراد دون غيرهم- والعشيرة، والدين والطائفة، والقومية، والسلاح، وغيرها. اذ تعطي هذه المؤشرات الافضلية لجماعة على حساب جماعات آخرى، ولهذ يمكن القول ان نقطة البدأ يمكن عدها

«طوبائية» اذا ما تم تطبيقها على المجتمع. اما بخصوص المساواة البعدية فقد وضحها الباحث عبد الله البريدي .

بالختام، يرتكز اقتصاد السوق الحر على ثلاثة مبادئ رئيسة :( )

١- العرض والطلب: بمعنى ان عملية الانتاج يتحكم بها السوق ويحددها المستهلك والقطاعات والمنتجات والماركات والوسطاء.

٢- التنافس والمزاحمة: وهذا يعني العمل على انتاج ماهو افضل والسعي دومًا الى ارضاء الزبون باقتراح منتوجات تلبي رغباته المختلفة..

٣- التأقلم والمرونة: يعمل السوق على ايجاد آليات تساعده على تطوير الانتاج في ضوء الظروف و التغيرات الحاصلة.

الليبرالية الجديدة

هي مشروع سياسي مبني على اسس فلسفية، يهدف الى توسيع قوى السوق، وسحب يد الدولة من جميع الانشطة الاقتصادية والتأكيد على الحرية الفردية .( )

كانت النيوليبرالية ومنذ سنوات عديدة، مستترة تنتظر الفرصة تحت اجنحة السياسة العامة بوصفها الدواء المثالي للأخطار التي تهدد النظام الاجتماعي الرأسمالي، ولكونها ايضًا افضل الحلول لمساوئ الرأسمالية. فقد تشكلت جماعة صغيرة من المدافعين المتحمسين- واغلبهم اقتصاديون واكاديميون ومؤرخون وفلاسفة- برئاسة (الفيلسوف النمساوي الشهير فريدريش فون هايك. وأسسوا (جمعية مون بلرين) تيمنًا بمنتجع سويسري، ولقد كان لقاؤهم الاول في عام (١٩٤٧) ومن بين هولاء العلماء والمفكرين البارزين (لودفين فون ميسيس، والاقتصادي الشهير ملتون فريدمان، وحتى الفليسوف كارل بوبر لفترة قصيرة) واطلقوا افراد هذه الجماعة على أنفسهم وصف «ليبراليون احرار» نتيجة التزامهم الجوهري بمواضيع الحرية الشخصية. وتسمية الليبرالية الجديدة يشير الى تمسكهم بمبادئ السوق الحرة للاقتصاد النيوكلاسيكي الذي بدأ ظهوره في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتكون بديلًا عن النظريات الكلاسيكية التي تحدث عنها (آدم سميث و ديفيد ريكاردو وبالطبع كارل ماركس). ومع ذلك فان أكثر هؤلاء تمسكوا برؤية (ادم سميث) بأن اليد الخفية للسوق هي افضل وسيلة لحشد وتعبئة مختلف الغرائز البشرية حتى الوضيعة منها مثل الشره والطمع والرغبة في الثروة والسلطة لأجل فائدة الجميع. ( )

لقد تراكمت وتكاثفت عوامل عديدة منذ ثمانينات القرن الماضي ادت الى تعاظم موقع الليبرالية الجديدة دوليًا، نذكر اهمها: ( )

١- السياسات الدولية للولايات المتحدة الامريكية، التي هي الحصن الاقوى الداعم للتوجهات الليبرالية الجديدة. ولقد بدأت معالم هذه السيطرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، واستمرت في ذلك رغم تعرض مسيرتها الى بعض التقلبات.

٢- النجاح الاقتصادي الكبير الذي وصلت اليه الدول الغربية المتقدمة، شكل داعمًا ومكملًا لنجاح الليبرالية الجديدة في موقع حاضنتها.

٣- انهيار الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الباردة وتفتت نظامه جاء تأكيدا لمحدودية حصاده، وعدم القدرة على مواجهة الرأسمالية العالمية.

٤- اخفاق اغلبية الاقتصادات النامية التي اعتمدت اسلوب ادارة الدولة للتنمية والتطور، اضافة الى اسباب داخلية وخارجية.

والواقع ان الليبرالية الجديدة ارتبطت بثلاثة مقومات تأسيسية هي: ( ) ١-

الفردانية الشخصية: يعد الفرد الوحدة الاهم، ولا وجود، او لا اهمية لما يسمى « المجتمع»، وفيما يتعلق بالمصالح العامة فأنها تتحقق من خلال مصالح الافراد، اذ ان الفرد هو المسؤول عن نفسه وبالتالي يبحث عن حريته الشخصية– بنزعة انانية– مما يؤدي الى تحسين انتاجيته وابتكاريته.

٢– حرية السوق: اذ يتم التأكيد على حرية التملك والاستثمار والتجارة والاستحواذ والتنافس والاحتكار بقوالب لانهائية، ولا محدودة، والتأكيد على عدم تدخل الدولة بوضع ضوابط او تقييدات لل سوق.

٣– الخصخصة: تؤدي هذه العملية الى تقليل الاعباء العامة بعدم تورط الدولة بتشغيل مختلف القطاعات، اذ يترك الموضوع للقطاع الخاص لضمان فاعلية اكبر للخدمات المقدمة والسلع المنتجة، بهدف تعزيز مقومات النمو والتوسع المستدام لمختلف المشاريع والقطاعات.

من خلال التأمل في الرؤية الفلسفية لمنطق الليبرالية الجديدة وغطها الثقافي والمجتمعي، نلحظ انها عملت على تحوير دلالي لمعنى الانسان من الماهية العاقلة الى الماهية المالكة، بالمدلول الاقتصادي المادي للتملك، اذ أصبحت مقولة « الفرد كائن اقتصادي» مرتكزًا نظريًا اساسيًا للنمط الثقافي الليبرالي الجديد. فهي ليست مجرد محدد نظري لمفهوم الفرد من حيث بعده الاقتصادي المادي، وليست مجرد مبدأ لتأسيس النظرية الاقتصادية الليبرالية، بل ان المقولة المحددة تمثل نقطة الانطلاق لبناء رؤية فلسفية عامة ترتبط بالنظرة الى ماهية الكينونة الانسانية ككل، وهي تعبير واضح عن قلب دلالي جذري للمقولة القديمة المحددة للفرد بوصفه « كائنًا عاقلًا» تتحدد ماهيته من خلال التفكير .ان الليبرالية الجديدة تنتهي في ابعادها الغائية الى توكيد نمط الرؤية المادية للأنسان، ولقد أضحت هذه الرؤية في النسق الليبرالي ومنظومته المجتمعية تعبيرًا عن اسلوب في العيش واسلوب في التفكير على حد سواء، بل يمكننا القول بأنها ما نجحت في التجسد كنمط عيش الا لأنها نمط تفكير ابتداء. ( )

من السمات البارزة لليبرالية الجديدة مثل عدم المبالاة بمظاهر اللامساواة في المجتمع، او هي التي تشجع عليها فعلا. فالفكرة التي تشير بأن « عدم المساواة المجتمعية هي خطأ ويترتب عليها مخاطر عديدة»، في نظرهم فكرة ساذجة وغير منطقية. وتشدد الليبرالية الجديدة العداء المطلق لدولة الرفاه. فدولة الرفاهية بالنسبة لهم مصدر كل الشرور في الحياة.( ) ولقد كتب الفيلسوف الالماني (فريدريك نيتشه) مؤلفه الشهير (نقيض المسيح)، يعبر فيه عن رغبته في هدم كل ماجاءت به المسيحية، والأمر مشابه بالنسبة لمنطق الليبرالية الجديدة، فهي تقف بالضد من جميع المبادئ لدولة الرفاه– على الرغم من ان لدولة الرفاه اخطاء كبيرة أدت الى ركود اقتصادي ومشكلات اجتماعية كبرى– الا ان ذلك لايبرر رفض القضايا الاجتماعية العامة، وصياغة «نقيض لها « لتنظيم شؤون المجتمع والاقتصاد. اذ موضوعات مثل التفاوت المجتمعي وغياب العدالة الاجتماعية وما ينتج عنهما من مخاطر، تغض الليبرالية الجديدة النظر عنها. كونها افكار تنتمي الى دولة الرفاه الاجتماعي.

١– على ما يبدو ان هنالك خمس خطايا للنيوليبرالية يمكن اجمالها فيما يلي :( )

الخطيئة الاولى (طبقية جائرة): لقد أحسن الفيلسوف البريطاني (جون ستيورات مل) عند وصفه العدالة بأنها «اكثر الاجزاء قدسية والزامًا على الاطلاق في الاخلاق كلها» لان الاستهانة في تطبيق العدالة سيؤدي حتمًا الى الظلم والقهر. وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية في السياق التطويري للاقتصادات، يشدد الاقتصادي الامريكي (إدموند فيلبس) على ان الافراد يحتاجون الى اقتصاد يكون جيدًا بمقدار ما يكون عادلًا. من هنا ثمة بواعث عديدة على القلق من جراء انحياز الليبرالية الجديدة نحو نخبة الاعمال والشبكة المرتبطة بها، ذلك بأن «الافراد في الطبقات العليا يستغلون شبكة علاقاتهم للحفاظ على مواقعهم

هناك، والحصول على ضمانات لبقاء ابنائهم في ذلك المستوى.

٢- الخطيئة الثانية (لا تكافلية اجتماعية): تنمّي الليبرالية الجديدة الاقتصاد على شكل قوالب داروينية نيتشوية، فالبقاء للأقوى والأكثر قدرة على السيطرة والتحكم. كذلك المبالغة في التعويل على «الفردانية» في جميع اوجه الحياة وتحميل الضعفاء والفقراء مسؤولية فشلهم في الحصول على الثروات والمنافع والخدمات. وتؤكد اصولية السوق على خفض الانفاق العام، حتى لو نتج : زيادة الطبقية والفقر في المجتمع، واضعاف التكافل الاجتماعي، وزيادة البطالة، وتهميش النقابات او الغاؤها. وافرطت الليبرالية الجديدة في خصخصة المشاريع العامة، وبأسعار منخفضة ورمزية الى درجة عدم احتساب قيمة الارض في تسعير العديد من المشاريع، بحجة دعم رؤوس الاموال وتمكينهم من انتشال المشاريع الخاسرة.

٣- الخطيئة الثالثة (حبائل مديونية): يشدد بعض المفكرين منهم الفيلسوف الفرنسي (جيل دولوز)، على ان الفرد أصبح مكبّلا بالديون، وقد غدت الديون المتراكمة اداة للتحكم بمصائر المجتمعات، وجعلت النيوليبرالية من الديون مصيدة للدول، كما حدث مع امريكا اللاتينية، حيث شكلت الديون المتراكمة عقبة امام تحقيق اي نوع من التنمية الاقتصادية المتوازنة والعادلة وبالتالي الوصول الى الاستقرار المجتمعي.

٤- الخطيئة الرابعة (احتجاجات مجتمعية): تزداد حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي ضد الليبرالية الجديدة والاستثمار في القضايا البيئية والاستهلاكية المفرطة. وتمثل هذه الحركات تجسيدًا للأصوات المهمشة في الديمقراطيات التي يؤكد الاحتجاجيون انها باتت شكلية ولا تقدم منجزًا عمليًا في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية.

٥- الخطيئة الخامسة(سوقنة وسلعنة): تنمي اصولية السوق النزعات المادية الاستهلاكية، وتعمل على تعزيز النزعة الاستهلاكية عبر قاعدة « انا اتسوق اذن انا موجود» او « انا ما اشتري»، ولقد اضحت الاستهلاكية سمة وجودية اصيلة، في انساق مليئة بالانانية وغياب التفكير فضلاً عن غياب المسؤولية تجاه رصيد الاجيال القادمة، وهذا هو جوهر الاستدامة. وفي نفس الوقت تذهب اصولية السوق نحو تسليع كل شيئ، بما في ذلك سلعنة الطبيعة، واستغلال اكبر قدر من الموارد حتى لو ترتب عليها اثار تدميرية للبيئة، فالبيئة ومحيطها الحيوي تعد «الزاوية الميتة للاقتصاد الليبرالي الجديد».

الخاتمة

بعد التعمق في تحليل آليات اقتصاد السوق الحر، اتضح ان السوق لم يعد مجرد فضاء لتبادل السلع والخدمات، بل أصبح نسق متكامل يعيد انتاج الحياة وجسد الانسان والعاطفة والتعليم والصحة والعلاقات والقيم وغيرها بما يتوافق مع المنطق الربحي للسوق. ان السوق ضمن الرؤية الليبرالية الجديدة فضاء مقدس لا يمكن التدخل به او توجيهه من قبل اي سلطة. نستنتج من ذلك ان تحول الانسان الى شيئ/سلعة بات امرًا شائعًا في ظل الليبرالية الجديدة، وهي المرحلة التي اطلق عليها عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان وصف (الحداثة السائلة). وترتب على صعود النيوليبرالية جملة من المخاطر المستحدثة التي لم تستشعرها المجتمعات في السابقة.

المصادر والمراجع

١- الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، دار تنوير للنشر والتوزيع والاعلام، القاهرة، ط١، س ٢٠١٣
٢- الحسن شكراني وعبد الرزاق بلمير، تفكيك الرأسمالية: بحث في تقويض المشترك البيئي الانساني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، س٢٠٢٣
٣- انتوني غدنز، الطريق الثالث: تجديد الدميقراطية الاجتماعية، ترجمة: احمد زايد ومحمد محي الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، س ٢٠١٠

٤- التوني لوينشتاين، رأسمالية الكوارث، ترجمة، احمد عبد الحميد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط١، س ٢٠١٩
٥- آلاء علي مجيد القيسي، اقتصاد السوق الاجتماعي وبناء مجتمع المعرفة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، اطروحة دكتوراه تقدمت بها الباحثة الى جامعة بغداد- كلية الاداب- قسم علم الاجتماع، س٢٠٢٠
٦- طالب عبد صالح، اقتصاد السوق: بحث في اصوله واسباب الدعوة اليه والدور المتغير للدولة في ظله، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، بغداد ، المجلد ١٣، العدد ٤٨، س ٢٠٠٧
٧- جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة: د.جويف عبد الله، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، س ٢٠٠٨
٨- جلال امين، العولمة، دار الشروق، القاهرة، ط٣ ، س ٢٠٠١
٩- ديزيره سقال، مابعد الحداثة: (مابعد الفلسفة، اللإنسان، نهاية التاريخ)، الكتاب منشور الكترونيًا بدون دار نشر، س٢٠٢٠
١٠- ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ الليبرالية، ترجمة: وليد شحادة، الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة، دمشق، ط١، س ٢٠١٣
١١- طاهر حمدي كنعان و حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، س ٢٠١٦
١٢- طاهر حمدي كنعان، عنجهية السوق: او تهديد السوق قيم المجتمع، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، العدد١٧. س٢٠١٦
١٣- سلام عبد علي العبادي و د. مثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق: جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الاداب، العدد ٩٦، س ٢٠١١
١٤- عبد الله البريدي، فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: انقاذ اقتصاد ام اغراق مجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، س٢٠١٨
١٥- عبد الله عثمان، ايديولوجيا العولمة: من عولمة الاسواق الى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، س ٢٠٠٣
١٦- كارلو سترينجر، الخوف من الافول: البحث عن المعنى في القرن الواحد والعشرون، ترجمة: حميد يونس، دار نابو، بغداد، ط١، س٢٠٢٣
Pauline Barnett, Philip Bagshaw, Neoliberalism: what it is, ( ) how it effects health and what to do about it, nzmagournal, vol ٢٠٢٠ ,١٣٣

الهوامش:

( ) د.طالب عبد صالح، اقتصاد السوق: بحث في اصوله واسباب الدعوة اليه والدور المتغير للدولة في ظله، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، بغداد ، المجلد ١٣، العدد ٤٨، س ٢٠٠٧، ص ١٦٤. ينظر ايضًا : آلاء علي مجيد القيسي، اقتصاد السوق الاجتماعي وبناء مجتمع المعرفة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، اطروحة دكتوراه تقدمت بها الباحثة الى جامعة بغداد- كلية الاداب- قسم علم الاجتماع، س٢٠٢٠، ص٧٠-٧٣.

) الاقنوم اسم، جمعه اقانيم، والاقانيم الثلاثة عند المسيحية هي الاب والابن والروح القدس. " (

) د. الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، دار تنوير للنشر والتوزيع والاعلام، القاهرة، ط١، س ٢٠١٣، ص١٢١. (

) د. طالب عبد صالح، اقتصاد السوق: بحث في اصوله واسباب تجدد الدعوة اليه والدور المتغير للدولة في ظله، مصدر سبق ذكره. (

ص ١٦٤.
ينظر ايضًا: د.عبد الله عثمان، ايديولوجيا العولمة: من عولمة الاسواق الى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، س ٢٠٠٣، ص ٢٧.

) د.طالب عبد صالح، اقتصاد السوق، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠. (
) طاهر حمدي كنعان، عنجهية السوق: او تمديد السوق قيم المجتمع، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، العدد١٧، س (
٢٠١٦، ص١٥٧.
) انتوني لوينشتاين، رأسمالية الكوارث، ترجمة، احمد عبد الحميد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط١، س ٢٠١٩، ص ١٢. (

) طاهر حمدي كنعان، عنجهية السوق: او تمديد السوق قيم المجتمع، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨. ينظر ايضًا: كارلو ستربنجر، (
الخوف من الاقول: البحث عن المعنى في القرن الواحد والعشرون، ترجمة: حميد يونس، دار نابو، بغداد، ط١، س٢٠٢٣، من ص٧-١١
) د. الطيب بو عزة، نقد الليبرالية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥. للمزيد ينظر الى : جلال امين، العولمة، دار الشروق، القاهرة، ط٣ (
س ٢٠٠١، من ص ١٥٣-١٦٥.
) طاهر حمدي كنعان و حازم تيسير رحاحلة، الدولة والاقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، (
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، س ٢٠١٦، ص ٣٥٠.
) د. ديزيره سقال، مابعد الحداثة: (مابعد الفلسفة، الإنسان، نهاية التاريخ)، الكتاب منشور الكترونيًا بدون دار نشر، س٢٠٢٠، ص (
٤٢-٤٣.
) طالب عبد صاحب، اقتصاد السوق، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣. (
) جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة: د.جوزيف عبد الله، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، س ٢٠٠٨، ص ١٤١. (
) عبد الله البريدي، فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: انقاذ اقتصاد ام اغراق مجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، (
س٢٠١٨، ص٣٢-٣٣.
) أ.د سلام عبد علي العبادي و د. منال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق: جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، (
مجلة كلية الاداب، العدد ٩٦، ص ٥٢-٥٣.

) Pauline Barnett, Philip Bagshaw, Neoliberalism: what it is, how it effects health and what to do about it, nzmagournal, vol ١٣٣, ٢٠٢٠, ٧٧
) ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ الليبرالية، ترجمة: وليد شحادة، الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة، دمشق، ط١، س ٢٠١٣ (
، ص٣١-٣٣.
) الحسن شكراني وعبد الرزاق بلمير، تفكيك الرأسمالية: بحث في تقويض المشترك البيئي الانساني، مركز دراسات الوحدة العربية، (
بيروت، ط١، س٢٠٢٣، ص ٢٦٠.
) عبد الله البريدي، فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: انقاذ اقتصاد ام اغراق مجتمع، مصدر سبق ذكره، ص ١٨-١٩. (
) د. الطيب بو عزة، نقد الليبرالية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨. (
) انتوني غدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: احمد زايد ومحمد محي الدين، الهيئة المصرية العامة

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

general supervisor
Ammar Musa Taher Al Musawi
Director General of Research and Studies Department
editor
Mr. Dr. fayiz hatu alsharae
managing editor
Hussein Ali Mohammed Al-Hasani
Editorial staff
Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood
Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili
Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy
a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan
a.m.d. Ahmed Hussain Hai
a.m.d. Safaa Abdullah Burhan
Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi
Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy
M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara
Dr. Tarek Odeh Mary
M.D. Nawzad Safarbakhsh
Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria
Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan
Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran
Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon